THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

وفد الجمهورية العربية السورية

تلقيه

السكرتيرة الثانية وريف الحلبي

أمام

اللجنة الثالثة

حول

البند (٥٦): النهوض بالمرأة

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٨

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي بيان مندوب أنتيغوا وبربودا الموقر الذي ألقاه بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونتوجه بالشكر إلى السيدة راشيل مايانجا مستشارة الأمين العام للقضايا الجنسانية ومديرة الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة ورئيسة لجنة القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة ومديرة قسم النهوض بالمرأة على البيانات التي تقدموا بها. ويود وفدي في هذه المناسبة إعادة تأكيد التزام حكومة الجمهورية العربية السورية بمنهاج عمل بكين وبما ورد في الوثيقة الختامية الصادرة عن أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة لعام ٢٠٠٠، اللذان يدعوان إلى تمكين المرأة وإيجاد البيئة المناسبة لتعزيز مشاركتها في كافة المجالات وتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تبني استراتيجية تعميم المنظور الجنساني على المستوى الوطني والدولي.

وانطلاقاً من قيمها وتراثها الديني والثقافي والحضاري وتجسيداً لالتزاماتها الدولية، فقد أعدت الجمهورية العربية السورية التقرير الوطني الثاني في طريق متابعة العمل للتقدم نحو تحقيق أهداف مؤتمر بكين وفق محاوره الاثني عشر، حيث عززت حكومة بلادي الإجراءات التي سبق وأن اتخذتها في إطار التمكين السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي الكامل للمرأة السورية. ولقد شهدنا هذا العام من خلال تنفيذ ما ورد في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)، تقليصاً في الفجوة بين الجنسين وذلك في مجالات عدة من ضمنها التعليم الأساسي، ونسبة المقاعد التي احتلتها النساء في المجالس التشريعية الوطنية. كما احتلت المرأة السورية مناصب إدارية عالية وشاركت خلال السنوات الماضية في الكثير من الفعاليات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بفعالية كاملة، ونذكر من هذه الفعاليات التي تقام حالياً: أن غرفة صناعة محافظة حلب قد بدأت منذ يومين أعمال الملتقى الاقتصادي السوري التركي

الأول لسيدات الأعمال الصناعيات بمشاركة أكثر من ١٠٠ من سيدات الأعمال السوريا والتركيات، وذلك بهدف إيجاد فرص للبحث في الطاقات الاستثمارية لسيدات الأعمال في البلدين من النواحي التجارية والصناعية. وفي إطار الجهود المبذولة لمكافحة الإتجار بالنساء والفتيات، فقد انتهت سوريا من إعداد مشروع قانون لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص، يطال من خلاله قضايا التجريم والعقاب ورعاية الضحايا وحماية الشهود، وذلك بهدف إيجاد الآليات التنفيذية والقانونية معاً لمواجهة هذه المشكلة.

وفي إطار المساواة بين الجنسين، ينعكس اهتمام الدولة بتحقيق العدالة بينهما في موازنتها العامة، حيث تعمل لتحقيق هذا الهدف من خلال تخصيص اعتمادات مالية لمنظمة الاتحاد العام النسائي تضاف إلى إيراداته الذاتية، و كذلك من خلال صدور توصية اللجنة الاقتصادية في عام ٢٠٠٤ المتضمنة تخصيص ٠,٢٥ ٪ من الاعتمادات الاستثمارية للوزارات والجهات العامة للدولة لدعم وتفعيل نشاطات المرأة وزيادة مساهمتها بالعملية التنموية. ولتكريس مفاهيم المساواة بين الجنسين، أنهت وزارة التربية مراجعة مناهج التعليم وتقويمها وتطويرها، وركزت على تحديث الصورة النمطية للمرأة وإدخال التربية السكانية والبيئية بالمناهج والكتب المدرسية.

وأما بالنسبة للمرأة السورية الرازحة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري وتلك النازحة من الجولان المحتل إلى المناطق السورية، فإنها تحصل على الدعم بطريقتين أساسيتين: الأولى هي مساعدة المرأة النازحة ضمن البرامج المختلفة التي يشرف عليها الاتحاد النسائي وتسهيل دراسة طلبة الجولان في الجامعات السورية. والثانية هي الدعم المقدم لأهالي الجولان المحتل، سواء عبر اللجنة النسائية التي تشكلت في الجولان بالتنسيق مع الاتحاد النسائي لعام ١٩٨٦، أو عبر القانون الذي اعتبر المعلمين والمستخدمين الذين فصلتهم سلطات

الاحتلال من المدارس قائمين على رأس عملهم ويتقاضون رواتبهم من الوطن الأم سوريا.

السيد الرئيس،

لقد قرأنا باهتمام بالغ مختلف تقارير الأمين العام الواردة في إطار البند /٥٦/ الخاص بـ "النهوض بالمرأة". ونحن نقدر العمل الذي اضطلعت به الأمانة العامة في إعداد هذه التقارير. ونؤكد في هذا الإطار على ما ورد في تقرير الأمين العام حول ضرورة اتباع نهج شامل بغرض إحراز تقدم للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة وذلك عن طريق أن تقوم كل دولة بإيجاد الأرضية المناسبة والخطط الملائمة لظروفها. وهنا لا بد من التنويه إلى ضرورة أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته تجاه النساء الرازحات تحت الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والجولان السوري المحتل، وأن تلحظ حملة الأمين العام للأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة أوضاعهن. أن مواردنا المحدودة تُستنزف وكان من الأجدر أن توجه للنهوض بعملية التنمية الشاملة في حال بناء سلام عادل وشامل مبني على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحيث تنتهي معاناة المرأة العربية الرازحة تحت الاحتلال، سيما وأن عدداً كبيراً من الأمهات والزوجات مازلن قابعات في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك ينتفي التهديد الدائم بالعدوان الذي يعرقل جهود التنمية لما يتطلبه من رصد لميزانيات دفاعية، كانت ستوجه حتماً لسد الفجوات التنموية.

وشكراً السيد الرئيس،